مفتتح

استبدادٌ يَلوح... فهلْ من أفقٍ للتنوير؟

وسيم الكردي

حينما كنا نعدُّ مواد هذا العدد كانت الأزمة التي يعبر فيها المجتمع الفلسطيني (ولن أقول يجتازها) قد وصلت مدى، لا أود القول بأنه لم يكن ممكناً تخيله بل بالتأكيد كان يمكن تخيله تماماً، وليس تخيل ما قد جرى فحسب بل يمكن لنا الآن أن نرى، وعبر التخيل أيضاً، ما يمكن أن يكون أفظع مما جرى؛ قتلى وجرحى بالعشرات في شوارع غزة، أججتها خطابات الأيديولوجيا المنغلقة إلا عن قوقعتها، أشعل غضبها عماء الرغبة المهووسة في السلطة وتنازعها. إن المسألة ليست منحصرة في اقتتال عابر، فلو كان كذلك وعلى مساوئه وأخطاره فسيكون أهون الشرور، لكن تحشيداً هائلاً واستقطاباً مرعباً يجريان حول شعارات منبرية تتخذ من مرجعيات لها حضورها وقوتها ما يبرر لها هذا التحشيد وهذا الاستقطاب، فلا يرى الناس سوى تلك الشعارات وما تغلّف به من مرجعيات فتزداد "الحمى" فلا نعود نفكر فيما نحن آيلين إليه بل نترك أنفسنا تقادُ دون إعمال للبصر أو البصيرة. وسيلقي هذا بآثاره على المجتمع الفلسطيني برمته، وليس على الساسة ومن يدور في أفلاكهم فقط. إذن، إن المجتمع برمته يُصَدّعُ من الداخل في الوقت الذي لم تستطع أي قوة خارجية من تصديعه. وهذا الشأن شأن اجتماعي بامتياز، لا شأن الساسة وأحزابهم وحركاتهم فقط، وبهذا المعنى، وبكل المعاني، هو شأننا أيضاً، إذن فلنقل كلمتنا ليس في فعلنا التربوي فحسب، بل في فعلنا الاجتماعي أيضاً.

أما كل المبررات والحجج التي يمكن سوقها كتبرير لما يقوم به طرف وإلقاء التهمة على طرف آخر فليست سوى خديعة أخرى يدركها معظم الناس، غير أنهم، وبمعظمهم أيضاً، يخشون التعبير عن رفضها بكلام، فيلجون إلى الصمت، وهناك من الناس أيضاً من يتمترس في خندق إسمنتي لا نوافذ له، ولا هواء ينسرب إليه، فيحشد الأدلة والبراهين ليدين طرفاً على حساب طرف آخر، فينسى بأنه باعتكافه في المتراس ينمنع عن أن يرى هذا الدم الأحمر الذي سال وسيسيل في الشوارع، ويتغافل عن استكناه عمق الألم فيه، وعن قساوة إغفال ما يحيل عليه الأحمر من دلالات المنع والحرمة. أما من رأى في ذلك الأحمر بياضاً لأنه حال دون دم أكثر، فإنه يرى الدم كماً ولا يرى نقطة الدم الواحدة بأنها غالية ولا يجوز هدرها، ليس لأنها نقط دم فحسب، بل لأنها تؤشر إلى نظرتنا إلى الإنسان وقيمته في قيمنا.

قد يقول قائل إنه الجنون، وقد يقول آخر إنها المعركة الإلهية في مواجهة آخر، كأنه منبت عن الأنا، وقد يقول ثالث إنها المعركة التي يتوجب خوضها لوقف زحف فريق ما أن وجد نفسه في السلطة حتى تشبث بها، وبات لا يريد لها سواه، ولا يرى مخلصاً غيره. وقد يقول آخر إنها المعركة الضرورية لتثبيت سلطة واحدة، فينحسم الأمر وتعود الأمور إلى طبيعتها، وقد يقول آخر وآخر وآخر... . لكن كل قول لا يرى الدم – وإن رآه فإنه سيحشده كعلامة له أو كفدية أو كفارة أو كثمن ... – فإنه لن يرى حقيقة ما نمر به ونعبره، ولن يرى بأننا سنغوص في الدم، ليس إلى ركبنا فحسب، بل سنغرق فيه تماماً وجميعاً.

إن هؤلاء الغارقين في السياسة في بلادنا سيغرقوننا، سواء أأدركوا ذلك أم لم يدركوه، إنهم يبنون جدراً من العماء والكراهية، لا أجد نفسي متعسفاً إذا ما قلت إنها أخطر من جدار عزل أفعى الذي يتلوى على أرضنا؛ يجثم على صدورنا، ويمنع عنا الهواء، ويكاد يخنقنا. ومهما انشغلوا بحشد الأدلة والبراهين على صوابية موقفهم وطهرانيته، فإنهم لا يفعلون سوى حشد الناس إلى حافة الهاوية أو أكثر من ذلك أيضاً.

فما الذي يوصلنا إلى هذه الحافة؟

أولاً – غواية السلطة؛ إن وصول فئة سياسية لسلطة، ومهما حملت في داخلها من ثورية أو طهرانية على السواء، فإنها ستنقلب وستتغير، هذا ما حدث سابقاً، وهذا ما يحدث حالياً في بلادنا وفي بلاد غيرنا، وفي زماننا وفي زمان غيرنا، يتغير الخطاب وتتخذ المصالح أبعاداً جديدة، ويحدث ذلك دون ابتعاد عن تلك المرجعيات نفسها، سواء تلك التي أرشدت الثورية أم تلك التي دلت الطهرانية، بل على العكس تماماً فإنه يجري التمترس في خندق المرجعيات نفسها ولَيُّ خطابها وإعادة تأويله بما يفضي إلى فسحات تفسيرية مختلفة لفعل مختلف، فيبدو الخطاب كأنه هو هو، ويبدو الفعل وكأنه هو هو، ولكن في الحقيقة، فإن كليهما قد تغير، وتبدلت انحيازاته، وبات واقعاً تحت سطوة الغواية التي هي غواية السلطة، وفي غياب المواضعات المجتمعية الإنسانية المتراكمة أو التباسها، فإننا سنكون، وفي كل منعطف، مدفوعين إلى حافة الهاوية.

ثانياً – الجنوح نحو الاستبداد؛ إن الاستبداد متصل بالسلطة؛ سواء أكانت سلطة حكومة أم رياسة أم حزب أم حركة أم قبيلة أم عائلة أم مؤسسة أم . . . . وإذا كان الاستبداد في اللغة هو "غرور المرء برأيه، والأنفة من قبول النصيحة، أو الاستقلال في الرأي وفي الحقوق المشتركة" (الكواكبي، 2004: 51)، فإنه في السياسة "تصرف فرد أو جمع في حقوق قوم بالمشيئة وبلا خوف تبعة" (51: الكواكبي)،

فلا يقتصر الاستبداد على الحكم الفردي المطلق، بل "يشمل "الحاكم الفرد المقيد المنتخب متى كان غير مسؤول، وتشمل حكومة الجمع ولو منتخباً، لأن الاشتراك في الرأي لا يدفع الاستبداد، وإنما يعدله الاختلاف نوعاً، وقد يكون عند الاتفاق أضر من استبداد الفرد، ويشمل الحكومة الدستورية المفرقة فيها بالكلية قوة التشريع عن قوة التنفيذ وعن قوة المراقبة" (52: الكواكبي). فهل ما نراه في بلادنا الآن يؤشر على أننا ذاهبون إلى الاستبداد فكراً وفعلاً؟

وفي هذا المقام، سأستطرد في اقتباس الكواكبي، وسأطيل: فهل يعقل أن كتاباً ككتاب **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد** لا يترك أثره في حياتنا؟! فيغدو مجرد كتاب نحتفي به لندلل على يقظة مفكرينا! إن مراقبة السلطة، أية سلطة، هُو فعل مجتمعي بامتياز، وإلا فسنكون كما القول الرائج المختلف في إسناده "عمالكم أعمالكم وكما تكونون يولى عليكم". وعليه، "فإنّ الحكومة من أيّ نوع كانت لا تخرج عن وصف الاستبداد؛ ما لم تكن تحت المراقبة الشديدة والاحتساب الذي لا تسامح فيه . . . . " (الكواكبي: 53). إن الناس مطالبون بأن يقولوا كلمتهم لا أن يلوذوا بصمت أبكم، ويتركوا الدم يسيل، إن "العوام هم قُوَّة المستبدّ وقُوْتُهُ. بهم وعليهم يصول ويطول؛ يأسرهم، فيتهلّلون لشوكته؛ ويغصب أموالهم، فيحمدونه على إبقائه حياتهم؛ ويُهينهم، فيثنون على رفعته؛ ويغري بعضهم على بعض، فيفتخرون بسياسته؛ وإذا أسرف في أموالهم، يقولون كريماً؛ وإذا قَتَلَ منهم ولم يُمثّل، يعتبرونه رحيماً؛ ويسوقهم إلى خطر الموت، فيطيعونه حذر التّوبيخ؛ وإن نقم عليه منهم بعض الأباة قاتَلهُم كأنّهم بغاة. والحاصل أنَّ العوام يذبحون أنفسهم بأيديهم بسبب الخوف النّاشئ عن الجهل والغباوة، فإذا ارتفع الجهل وتنور العقل زال الخوف، وأصبح الناس لا ينقادون طبعاً لغير منافعهم، كما قيل: العاقل لا يخدم غير نفسه، وعند ذلك لا بُدَّ للمستبدّ من الاعتزال أو الاعتدال. وكم أجبرتْ الأممُ بترقّيها المستبد اللئيم على الترقي معها والانقلاب – رغم طبعه – إلى وكيل أمين يهاب الحساب، ورئيس عادل يخشى الانتقام، وأب حليم يتلذذ بالتّحابب. وحينئذ تنال الأمة حياة رضية هنية، حياة رخاء ونماء، حياة عزّ وسعادة" (الكواكبي: 88).

ثالثاً – انتفاء تقاليد الحوار ومناخاته؛ إن أي علاقة مجتمعية تقوم أساساً على الاشتباك والتشابك، وتنبني في ضوء علاقات القوة، وتتخذ مساراتها في ضوء المصالح، وتسير وراء دالاتها بهدى الأيديولوجيات والعقائد، وتتخذ تعبيراتها بما حملته عبر تاريخها وما يبثه فيها ومنها مزاجها وانفعالاتها، ولذلك، فإن أي تعارض ينشأ بين أيٍّ منها منفردة أم مجتمعة، قد يفضي إلى الصدام. فكيف يمكن لمجتمع (أي مجتمع) أن ينمو ويتطور ويحقق لبنيه ما يصبون له إذا كانت علاقاته بالضرورة تشابكية فاشتباكية؟ إن ذلك ممكن بترسيخ تقاليد الحوار الاجتماعي والسياسي، فحين يجد المرء نفسه شريكاً في وطنه بمواطنته، وليس بما يدعيه صدقاً أم كذباً من أفكار وعقائد ومبادئ، وهذا أمر لا يتحقق بتهذيب النفس وتربيتها على المواطنة فحسب، بل بتأسيس التقاليد المجتمعية التي تنسج العلائق ما بين الأفراد أنفسهم من ناحية، وبين التجمعات والمجتمعات من ناحية ثانية، وحينها لن يتمكن من الاستحواذ على السلطة شطط اتجاه جاه أو مال أو مكانة أو حظوة من أن يخترق هذه التقاليد، وإذا ما تمكن من اختراقها، فإن الجماعة ستدينه عبر عدالتها وما تضفره من قوانين، بغض النظر عن اتفاقها معه أو اختلافها عنه، لأن المجتمع سيغدو سيد نفسه بأفراده وتجمعاته، يتيح لكل من فيه أن يعبر عن آرائه وأفكاره وطموحاته دون أن يجد من يسلط عليه سيف القوة أو العادات أو التقاليد أو التفسير الديني، **لأنه هنا، وفقط هنا، يمكن لأي جماعة مجتمعية أن تدافع عن مشروعها، وأن تشتغل على تحقيقه بكل ما لديها من طاقة إنسانية، فلا تصل إلى حد إلغاء غيرها أو ادعاء صوابية مواقفها المطلقة والنهائية**. وفي كل الأحوال، فإن الدولة (أية دولة) تعمل على تكريس ذاتها واختراق المجتمع؛ سواء بالسطوة أم بالقوانين أم بالمؤسسات... . وهذا لن يندثر، ولن تحل مكانه الدولة مطلقة العدالة، ولكن الأمر متصل بتكوينات علاقات قوة تستمر كعلاقات قوة دون أن تغدو كعلاقات القوة بين السيد والعبد، فحينها لن يكون هناك نسيج اجتماعي متضامن، بل تفسّخ لهذا النسيج واهتراء. **إنها الحافة أيضاً، ولكنها ليست حافة الهاوية، إنها حافة الاختبار التي تتطلب مقداراً من الخيال يتيح للمجتمع بأفراده ومؤسساته أن يشتغل على أنسنة نفسه أكثر فأكثر، فلا يجد نفسه تصادمياً إلى درجة انسيال الدم كما ينسالُ وربما أكثر!**

فحين يبلغ الصراع السياسي ذروته، كما هو حاصل اليوم، فإننا بحاجة إلى الاحتكام إلى أن حق التعبير هو حق للجميع، وليس حقاً مكفولاً لأكثرية شعبية أو أكثرية برلمانية، لأن أية أكثرية مهما بلغ شأوها، فإنها لا تتمتع بحق طمس حقوق الأقلية؛ سواء أكانت شعبية أم برلمانية، وأكثر من ذلك لا يحق لها طمس رأي معارض، وإن كان رأي فرد واحد فقط، ومن يرغب في التغيير السياسي عليه أن يلجأ إلى أشكال التعبير السلمي داخل المجتمع، ومن يرغب في إنفاذ برنامجه السياسي عليه أن يلجأ أيضاً إلى أشكال التعبير السلمي أيضاً، إلا أن ما يجري في بلادنا هو أن الأطراف جميعها تستقوي بالسلاح لفرض سلطتها وسلطانها.

إن فعل الاحتجاج الذي يقوم به العاملون في الوظيفة الحكومية، وقطاع المعلمين أساسي فيه، هو حق مكفول تماماً مهما كانت غاياته إذا كانت تجري في إطار التعبير السلمي، وقد أتى هذا الإضراب ومن بدايته إضراباً كلياً شاملاً، فإنه لم يتح إمكانية أمام تصاعده واجتراعه لأشكال تعبير إبداعية تفضي إلى تكريس تقاليد ديمقراطية، بل بدا وكأنه يدفع الأمور إلى حسم نهائي ومبكر، وهذا أمر مستحيل في مجتمع تتجاذبه قوتان سياسيتان رئيسيتان ظاهرتان. كما أن معالجة الحكومة للأمر بدا عصبياً تماماً، وتعاملت معه بشقه السياسي، وكأنه مؤامرة ضدها، مع العلم أن الحكومة المعينة نتيجة أغلبية برلمانية يجب أن تقف عند مسؤوليتها، وأن لا ينصب فعلها فقط على إدانة فساد الحكومات السابقة، وبأنها تتحمل المسؤولية. إن الحكومة القائمة مسؤولة، وعليها اجتراح حلول لمشاكل المجتمع وقضاياه، لا أن تنكب أيضاً على التحشيد السياسي وأدواته الأمنية.

أما الطلبة وأسرهم وما ينعكس على دورهم وأدائهم وأفعالهم وردود أفعالهم المادية والنفسية، فلا أحد ينشغل بما هم فيه، ولا يضعهم في اعتباراته أحد، ولن ننخدع بادعاءات مصلحة الطلبة في عام دراسي هادئ تماماً ومنتظم، كما لن ننخدع بأن المصلحة الوطنية تتطلب شلاً مطلقاً لحياتنا الاجتماعية، وما يترتب على ذلك من مصائر ستكون مسامير نعوشها تدق هنا والآن.

إن القوة الشعبية الكامنة أو المهدورة أو المساقة أو المنساقة يمكن لها جميعها أو لواحدة منها أن تنفض غبار صمتها أو انسياقها، وأن تبذر بذور استنهاضها، وأن تبث صوتاً مختلفاً ونوعياً يحول دون الانجذاب هنا أو هناك، فتضمن التنوع، وتؤسس لعلاقات قوة لا تنقلب انقلاباً كلياً على هذا الوجه أو ذاك، ولا تكون تفريخات لا نهائية لتنظيمات سياسية لا طائل من وراء وجودها. ولعل في ذلك ما يتيح إمكانية اشتغال القوى السياسية فعلياً لمصلحة الفعل الوطني والاجتماعي، بما في ذلك الفعل النقابي، وبصورة أكثر استقلالية وأقل انجراراً لتقوقع سياسي وخطاب أيديولوجي؛ سواء أكان فعلاً أم كان ردة فعل.

إن الذي يجري من تدافع واندفاع لا يرى سوى المصلحة السياسية الحزبية أو الأيديولوجية الضيقة سيقودنا إلى حافة، ليست وهمية أو مدعاة، بل رأينا فصلاً منها حين سال دم العشرات في شوارع غزة. فكيف يمكن لعقلية امتلاك الحقيقة والصوابية المطلقة أن تتحرر من عقالها، فلا تستبد بمواقفها، بل ترى نفسها جزءاً من مكونات النسيج، وبأن في المجتمع رؤى أخرى لها الحق تماماً في الحياة؛ سواء أكان بإمكانها أن تحشد الآلاف في الشارع أم لم يكن بإمكانها سوى أن تطلق رأياً لفرد واحد فقط؟ فغير ذلك هو مقدمة تؤشر على دولة استبداد قادمة لن يقلل من استبداديتها شعارات براقة تتكئ على مقولات وطنية أو دينية.

ربما علينا أن نتعلم كتاب الكواكبي ونعلمه، وأن نستلهم منه، أن نحاوره ونتحاور فيه، أن نخالفه ونآلفه، فربما يكون لصدى الصمت صوتاً، فنضع لحياتنا مسارات نكوِّنها فنكونها كما يليق بنا وكما يليق بحياتنا أن تكونه.

المرجع

■ الكواكبي، عبد الرحمن (2004). **الرحالة ك طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، ط 2، دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع.

غرفة صفية في إحدى مدارس رام الله خالية تماماً من التلاميذ بسبب إضراب المعلمين. (عدسة: وكالة "معاً").